سياسة روسيا تجاه أفغانستان

محمد تشاغاتاي غولر*

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسة الروسية تجاه أفغانستان في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي 2021. وتجادل الدراسة بأن سياسة موسكو تجاه أفغانستان تتحدد وفقًا لعاملين أساسيين: أولهما الحفاظ على أمن واستقرار دول آسيا الوسطى التي تستحوذ على موضع مهمّ في السياسة الخارجية الروسية بوصفها «المحيط القريب»، ومنع تسرب القوى الأصولية إلى هذه المنطقة، وثانيهما تقويض نفوذ الجهات الدولية والإقليمية الفاعلة في أفغانستان، ما أمكن، أو تحديده في مجالات التعاون المشترك. وتدّعي الدراسة أن روسيا ستواجه منافسة على النفوذ في أفغانستان من دول مختلفة، أهمها الصين والهند وتركيا وإيران، على أن يكون هذا التنافس بعيدًا عن خلق تهديدات أمنية من شأنها أن تقوّض مصالح الأطراف كافة.

الكلمات المفتاحية: روسيا، أفغانستان، آسيا الوسطى، الانسحاب الأمريكي.

* سيتا، تركيا.

Russia's Policy towards Afghanistan

MEHMET ÇAĞATAY GÜLER *

ORCID NO : 0000-0001-8604-0449

ABSTRACT *This study aims to analyze Russia's policy toward Afghanistan in the post-US withdrawal period. The study argues that Moscow's policy toward Afghanistan is determined by two main factors; the first is to maintain the security and stability of the Central Asian countries, which occupy an important place in the Russian foreign policy and to prevent the infiltration of fundamentalist forces into this region. The second is to undermine the influence of international and regional actors in the region as possible or constraining it in the areas of joint cooperation. The study claims that Russia will face competition for influence in Afghanistan from various countries, namely China, India, Turkey and Iran, provided that this competition is far from creating security threats that would undermine the interests of all parties.*

Key words: Afghanistan, Russia, Central Asia, U.S Withdrawal .

* SETA, Turkey.

رؤيـــة تركيـــة
2021-(4/10)
25 - 36

DOI:10.36360/1560-010-004-002

مدخل

تسبّب المسار الضبابي الذي خاضته المنطقة عقب قرار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في العديد من السجالات حول مستقبل المنطقة وسياسات الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية تجاهها. وقد كانت العوامل المحددة لإستراتيجيات القوى الدولية والإقليمية، والخطوات المتّخذة عقب قرار الانسحاب، والتساؤلات حول هوية من سيسد الفراغ الذي سينشأ في المنطقة والكيفية التي سيسده بها- من بين الأسئلة التي ينبغي الإجابة عنها.

هدف هذه الدراسة هو فحص المقومات الأساسية المحددة للسياسة الروسية تجاه أفغانستان، والإستراتيجية التي ستتبناها عقب الانسحاب الأمريكي، وفرص نجاح هذه الإستراتيجية، مع عرض الخطوط الحمراء في السياسة الروسية حيال المنطقة. ويمكن القول: إن عنصرين أساسيين يقومان بتحديد مسار سياسة موسكو تجاه أفغانستان: الأول هو الحفاظ على أمن واستقرار دول آسيا الوسطى التي تُعَدّ «المحيط القريب»، والثاني موازنة نفوذ اللاعبين الدوليين والإقليميين في آسيا الوسطى، بل وتقويضه، إن أمكن. على كل حال، ستكون السياسة التي ستتبعها روسيا، بغض النظر عن اتجاهها ونطاقها وتكلفتها أو مداها الزمني- مبنية على هذين الأساسين.

وفي هذا الإطار، يمكن القول: إن الإستراتيجية التي صاغتها روسيا بغية تحقيق العناصر المذكورة عقب قرار الانسحاب الأمريكي ذات ركيزتين: عسكرية وسياسية. الركيزة الأولى هي العلاقات الدبلوماسية مع طالبان التي جرى الحفاظ عليها لأعوام طوال، وتنامت خلال المرحلة الأخيرة، وذلك تماشيًا مع مبدأ السياسة الخارجية متعددة الأطراف. من ناحية أخرى، يتم اتخاذ خطوات على المستوى العسكري من أجل ضمان نجاح هذه الديناميكيات، حيث تدعم الإجراءات المتخذة في هذا السياق كلا العنصرين. وعلى هذا النحو، ترغب موسكو أن تضع سياستها في أفغانستان على أساس أكثر صلابة، وأن تحافظ على فرص النجاح، حتى لو أخفقت أيّ من الخطوات.

وتتخذ الحرب الأهلية والصراع المستمر في الأراضي الأفغانية منذ بداية السبعينيات إلى الآن طابعًا فوضويًّا بات من الصعب السيطرة عليه مع مرور الوقت. حيث تركت الاضطرابات السياسية التي تسببت فيها الانقلابات العسكرية المتعاقبة في السبعينيات مكانها لأزمة حكومية في الثمانينيات تزامنًا مع احتلال الاتحاد السوفييتي لأفغانستان عام 1979، وحالة من عدم الاستقرار نجمت عن الحروب بالوكالة التي اندلعت خلال الأعوام نفسها. وقد فقدت الحكومة دعم الاتحاد السوفييتي بالكامل مع انسحابه، وانفتح المجال أمام حرب أهلية بين الجماعات المعارضة انتهت بدخول طالبان التي اشتد

ساعدها؛ بسبب الدعم الخارجي خلال هذه المرحلة إلى العاصمة الأفغانية كابول عام 1996، واستولت على الحكم في أفغانستان. ومع الاحتلال الأمريكي لأفغانستان عام 2001 دخلت البلاد مرحلة شهدت سقوط طالبان من الحكم، ولكن من دون أن تفقد كامل قوتها. ونتيجة لانخفاض المهام التي خصصتها الولايات المتحدة لأفغانستان، وتراجعها على سلم الأولويات الأمريكية، وعدم إيلاء أهمية لعملية إنشاء الدولة، اكتسبت البلاد طابعًا مفكّكًا بعد عام 2000. وأخيرًا، مع قرار الانسحاب الأمريكي بعد 20 عامًا دخلت البلاد مسارًا يكتنفه الغموض، حيث لم يتم التوصل إلى اتفاق بين طالبان والحكومة الأفغانية، على الرغم من كل المحاولات، فبدأت طالبان في السيطرة على أراضي البلاد، مدينة تلو الأخرى. وفي الفترة الماضية التي لاحظنا فيها تطورات مماثلة لاستيلاء طالبان على الحكم في أفغانستان عقب دخولها كابول عام 1996– طُرح العديد من القضايا، مثل قرار الولايات المتحدة احتلال أفغانستان، والسياسة التي اتبعتها عقب ذلك، وأسباب قرار الانسحاب الأخير، ونتائجه على جدول الأعمال.

فوق كلّ ذلك، من المهمّ مناقشة التطورات التي شهدتها أفغانستان مع قرار الانسحاب الأمريكي، في سياق السياسة الإقليمية لروسيا، من أجل فهم الانقسامات الجيوسياسية الجارية؛ فأفغانستان التي كانت مسرحًا لاحتلال سوفيتي دام عقدًا من الزمان، واحتضنت الأيديولوجيا الشيوعية، وحكومات مؤيدة لها، وإن كانت تعاني التخلف، إلا أنها لا تزال محتفظة بأهميتها بالنسبة لروسيا و»محيطها القريب».[1] وقد لوحظ بروز روسيا إلى جانب الصين وباكستان في المعادلة الجديدة التي نشأت على الأرض في المرحلة الأخيرة، كما أنها من بين المرشّحين المهمّين لسد الفراغ الذي سينشأ عقب خروج الولايات المتحدة. على أن الفراغ سالف الذكر، بحسب تعبير الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، لن يجري سدّه عبر إرسال قوات إلى الأراضي الأفغانية. ففي سياق المصالح الإقليمية الروسية الممثلة في ضمان أمن دول آسيا الوسطى، وعدم تصدير عدم الاستقرار إلى مناطق الجوار، وموازنة نفوذ الدول الأخرى– تقوم موسكو بعمل تعزيزات عسكرية في دول آسيا الوسطى في غياب الولايات المتحدة، وتكثف من حوارها مع طالبان. في هذه الدراسة يجري تفصيل العناصر الأساسية المحددة للسياسة الروسية حيال أفغانستان، ثم يجري تقييم الخطوات العسكرية والسياسية المذكورة عقب الانسحاب الأمريكي.

المقومات المحددة للسياسة الروسية تجاه أفغانستان

بالنظر إلى السياسة الروسية تجاه أفغانستان، يُلاحَظ أنها تتميز بمجموعة من الخصائص، أهمها: التركيز على الأمن، وتعدد الأطراف، والمرونة، والبراغماتية. والعنصر الأصلي المحدد لسياسة موسكو في هذا السياق هو منع المجموعات الأصولية المختلفة

الحاضرة في المنطقة وعناصر طالبان من الانتشار والتسلل إلى دول آسيا الوسطى، ومنها إلى الأراضي الروسية. حيث يولي الكرملين أهمية لضمان الأمن الحدودي لدول آسيا الوسطى، ومنع انتشار الاضطرابات فيها، بالقدر نفسه الذي يوليه لأمن روسيا القومي ذاته، ويتخذ خطوات متنوعة ذات أبعاد سياسية وعسكرية في هذا الإطار.

بدايةً، هناك بعض العناصر المفتاحية التي تحدد التصور الأمني المذكور: أولًا يجري النظر إلى جغرافيا آسيا الوسطى، وخصوصًا منطقة فرغانة، بوصفها أرضًا خصبةً لانتشار الأفكار الأصولية التي أفرزها ظهور جماعات راديكالية متنوعة في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفييتي. ثانيًا، تتسم النظرة الروسية حول الإسلام في العموم بالحذر، وتنطلق من منظور التهديد المحتمل. وما تزال المرحلة الدموية التي مرت بها الشيشان وعشرة ملايين مسلم يقيمون داخل روسيا في التسعينيات وبداية الألفية الثالثة- حية في ذاكرة الساسة الروس. ثالثًا، هناك حركة حرة بين روسيا ودول آسيا الوسطى بدون تأشيرة. ويغذي هذا الوضع المخاوف الروسية من حشد المنظمات المتطرفة عبر حدود طاجيكستان وأوزبكستان، ويبطل رؤية المنطقة العازلة لدول آسيا الوسطى. ويُعَدّ تعزيز النفوذ الروسي وتحجيم نفوذ الدول الأخرى أو موازنته من العناصر الأخرى المحددة لسياسة إدارة الكرملين نحو المنطقة. لذا بدأت روسيا، بعد عام 1996 مع قدوم يفكيني بريماكوف في اتباع سياسة مبنية على أساس عدم السماح بتسلل النفوذ الأمريكي والغربي إلى المنطقة المجاورة لها، وموازنته في بقية المجالات التي تحضر فيها المصالح المشتركة.[2]

في السنوات الأولى من رئاسة بوتين كان يُنظَر إلى انتشار الإرهاب والعناصر المتطرفة على أنه أخطر من اكتساب الولايات المتحدة نفوذًا في المنطقة، لذلك لم تكن هناك معارضة شديدة لقواعد القوات الأمريكية في أفغانستان ومحيطها وفي العراق بعد فترة 11 سبتمبر. ومع ذلك فإن الاهتمام المتزايد لحلف شمال الأطلسي والمؤسسات الغربية بالمنطقة، والثورات الملونة التي اندلعت في المحيط القريب- أثّرت في التصور الأمني الروسي للتهديد، ودفعت بروسيا إلى العودة إلى إستراتيجية بريماكوف. وفي هذا السياق، فإن موازنة نفوذ الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية في آسيا الوسطى، بل والقضاء عليه تمامًا، إن أمكن، أمر يهم أفغانستان والمنطقة المجاورة أيضًا. علاوة على ذلك، لا يريد الكرملين أن يجري استخدام أي جهة فاعلة في المنطقة، وبالتحديد طالبان- ورقة رابحة ضد روسيا، أو ضد أمن المحيط القريب، وفي هذا الصدد يجري طرح توسيع دائرة النفوذ الروسي، أو موازنة نفوذ الجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة على جدول الأعمال، مرة أخرى.

السياسة الروسية عقب قرار الانسحاب الأمريكي :

> بعد اتفاق الولايات المتحدة وطالبان في عام 2020 بدأت روسيا -بحسب إفادة البنتاغون- في زيادة تركيزها على أفغانستان وتكثيف لقاءاتها مع طالبان

عند النظر إلى الخطوات التي اتخذتها روسيا لدعم استقرار آسيا الوسطى وتوسيع مجال نفوذها، أو بتعبير آخر الركيزة السياسية لإستراتيجيتها- فإنّ اتباعها سياسة متوازنة بين طالبان والحكومات الأفغانية، وحفاظها على الإبقاء على قنوات الاتصال بطالبان مفتوحة طيلة الوقت، على الرغم من عدّها إياها تنظيمًا إرهابيًّا- على قدر كبير من الأهمية. حيث تربط المسؤولين الروس والمبعوث الروسي الخاص لأفغانستان علاقة باللاعبين الموجودين في البلاد كافة، وعلى رأسهم طالبان التي على الرغم من أنها جرى تأسيسها على يد المجاهدين المدعومين ضد روسيا، إلا أن عوامل مثل فقدان نفوذ الشيوعية والإرث السوفيتي في أفغانستان والعلاقات القائمة على المصلحة لكلا الجانبين لا تشكل عقبة من شأنها أن تقوّض المحادثات من الناحية الأيديولوجية. ترتبط هذه المقاربة بشكل كبير في الأساس بالمرونة، وتعدّد الأطراف الذي تتّسم به السياسة الخارجية الروسية.

بفضل هذه السياسة عزّزت روسيا من مكانتها في البلاد، وفي المعادلة التي برزت خلال عملية الانسحاب الأمريكي وعقب سقوط كابول، بل ووطدت من نفوذها خلال هذه المرحلة. من زاوية روسية، تعمل المباحثات الدائرة والعمل المتزايد مع طالبان، بفعالية كبيرة؛ لسد الفراغ الذي سينشأ في المنطقة عقب الانسحاب الأمريكي، ومنع تصدير عدم الاستقرار. على سبيل المثال، مثّلت زيارة وفد من طالبان إلى موسكو عند إخفاق الولايات المتحدة وطالبان في التوصل إلى اتفاق عام 2019 عتبة مهمة في هذا الإطار.[3] وبعد اتفاق الولايات المتحدة وطالبان في عام 2020 بدأت روسيا -بحسب إفادة البنتاغون- في زيادة تركيزها على أفغانستان وتكثيف لقاءاتها مع طالبان والجماعات الأخرى، من أجل تسريع الانسحاب الأمريكي، وكسب مجال نفوذ.[4]

وتُعَدّ الزيارة التي أجراها وفد من طالبان إلى موسكو في الثامن من يوليو الماضي 2021 قبل التطورات التي شهدتها أفغانستان بفترة قصيرة على درجة كبيرة من الأهمية.[5] حيث أعلنت وزارة الخارجية الروسية في هذه الاجتماعات أنها تلقت تأكيدات من حركة طالبان بأنها لن تنتهك حدود دول آسيا الوسطى، وتعهدًا بإنهاء تجارة المخدرات، وكذلك ضمانات أمنية للبعثات الدبلوماسية في أفغانستان. كذا فقد صرح المبعوث الروسي الخاص إلى أفغانستان زامير كابولوف أنه حصل على تطمينات من طالبان تخص أمن البعثات الدبلوماسية قبل فترة

قصيرة.[6] ولا شك أن هذا البيان لا يمكن التعامل معه بمعزل عن الاتفاقية التي جرى إرساء أسسها في موسكو خلال مفاوضات يوليو، كما أن تصريح موظفي السفارة الروسية في كابول بأن «السفارة الروسية ليست في خطر، ولا داعي لإخلائها» يرتبط ارتباطًا وثيقًا كذلك بالضمانات المذكورة أعلاه.[7] لذا من الممكن بشكل أو بآخر تعريف الضمانات المقدمة في يوليو على أنها الخطوط الحمراء التي رسمتها روسيا لطالبان.

إضافة إلى كل ذلك، عقد السفير الروسي في أفغانستان ديمتري زيرنوف لقاء مع وفد من طالبان في كابول، عقب الانسحاب الأمريكي من البلاد.[8] وقد أفاد السفير زيرنوف أن اللقاءات المذكورة كانت بناءة وإيجابية فيما يتعلق بضمان أمن البعثات الدبلوماسية. وكما نرى، فإن الحوار بين طالبان وروسيا يجري على مستوى عالٍ للغاية، حتى إن مسؤولين رفيعي المستوى في طالبان طلبوا من روسيا أن تقوم بالوساطة لإنهاء المقاومة في بنشير من دون إراقة دماء.[9] ويمكن اعتبار مقاربة طالبان هذه نتيجة لجهود روسيا لزيادة نفوذها لدى طالبان. لذا فإن سياسة موسكو المرنة متعددة الأطراف أتت أكلها في المرحلة الأولى فيما يخص سد فراغ النفوذ في المنطقة، وفرض خطوطها الحمراء، وموازنة الجهات الفاعلة الأخرى.

ولكن من الملاحظ أن الجانب الروسي سيتصرف بشكل حذر بشأن الاعتراف بالحكومة الأفغانية الجديدة، وسينتظر ليراقب مسار السياسة التي ستتبعها طالبان. المعادلة التي تظهر هنا أن روسيا فرضت خطوطها الحمراء على طالبان في مقابل الاعتراف بها. لذا فإن العامل الأساسي الذي سيحدد مسار العلاقات بين روسيا وطالبان سيكون الوفاء بالتعهدات التي جرى أخذها على طالبان فيما يخص استقرار آسيا الوسطى وعدم انتشار تهديد الإرهاب. وفي هذا السياق، فإن بيان روسيا بأنها لن تتعجل في الاعتراف بطالبان يحتوي في الواقع على رسالة مفادها «سنرى ما إذا كانت طالبان ستفي بوعدها أم لا، وسنعترف بها وفقًا لذلك». وعلى الرغم من أن روسيا قد حصلت على وعود وضمانات وتأكيدات من طالبان في هذا الشأن، فارضة عليها خطوطها الحمراء، إلا أنها لا ترسم سياستها إزاء أفغانستان وآسيا الوسطى في هذا الإطار فحسب؛ ذلك أن روسيا تتخذ تدابير عسكرية في الوقت نفسه، إضافة إلى المبادرات ذات الطبيعة السياسية. إذ إن قيرغيزيا وطاجيكستان الدولتين المجاورتين لأفغانستان عضوتان في منظمة معاهدة الأمن الجماعي،[10] ولدى روسيا مسؤوليات تجاه هاتين الدولتين، كما هو الحال مع بقية الأعضاء في المنظمة آنفة الذكر. وتنظر منظمة معاهدة الأمن الجماعي، بوصفها منظمة أمنية- إلى العناصر المتشددة والاضطرابات في أفغانستان على أنها تهديد لسلامة المنطقة، وتولي أهمية للحضور العسكري في دول آسيا الوسطى، وتتخذ تدابير مضادة للتهديدات الإرهابية.

وبوصفها منظمة للأمن الإقليمي، تواجه منظمة معاهدة الأمن الجماعي تحدّيًا خطيرًا مصدره أفغانستان. ومن ناحية أخرى، يمكن تقييم مجابهة هذا التحدي على أنها فرصة للمنظمة لإثبات ذاتها؛ ذلك أن التعامل بشكل ناجع مع التحدي المذكور سيظهر الحاجة إلى المنظمة ونجاحها. وبفضل ذلك يمكن أن تتجه الدول التي لم تحصل بعد على العضوية في المنظمة للتقدم للعضوية، أو زيادة التعاون مع المنظمة.

ولدى روسيا قواعد عسكرية في طاجيكستان وقرغيزيا[11]، ومن المخطط أن يجري رفع قدرات وكفاءة هذه القواعد في إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي. وفي ذلك، في العام الماضي عقب طرح خطة الانسحاب الأمريكي من أفغانستان على جدول الأعمال كانت روسيا قد قامت بنشر طائرات مسيرة بدون طيار ومروحيات في قيرغيزيا، ومنظومات دفاع جوي من طراز إس- 300 في قاعدتها العسكرية في طاجيكستان.[12] ولتعزيز هاتين القاعدتين العسكريتين للقوة الروسية في آسيا الوسطى وتقويض أي تهديد إرهابي محتمل قد ينتشر في المنطقة أهمية كبيرة.

تنظّم القيادة العسكرية المركزية الروسية المسؤولة عن منطقة آسيا الوسطى تدريبات

عسكرية، بصورة منتظمة في طاجيكستان وقيرغيزستان.[13] وتشارك أوزبكستان من حين إلى آخر في هذه التدريبات العسكرية.[14] وبالتوازي مع المرحلة التي سرّعت فيها الولايات المتحدة فيها خروجها من المنطقة وزادت حركة طالبان مكاسبها الميدانية- أجرت روسيا أولاً تدريبات مشتركة مع أوزبكستان في المنطقة الحدودية المتاخمة لأفغانستان[15]، ثم أجرت روسيا وطاجيكستان وأوزبكستان تدريبات مشتركة في المنطقة الحدودية أيضًا.[16] انطلاقًا من ذلك، يلاحظ أن روسيا تستخدم علاقاتها الثنائية ومبادراتها التنظيمية حتى النهاية من أجل ضمان أمن الحدود، ومنع تصدير الإرهاب إلى المحيط القريب.

كما ذكر رئيس الأركان العامة الروسي فاليري غيراسيموف أن التعزيزات بالسلاح والدعم الفني والمعدات للقواعد الروسية في دول آسيا الوسطى سوف تزداد، كما أكد أن القواعد العسكرية في طاجيكستان وقيرغيزستان تؤدي دورًا جوهريًّا في إرساء أمن منظمة معاهدة الأمن الجماعي.[17] وقد شارك غيراسيموف في التدريبات التي أُقيمت في المنطقة مؤخرًا، كما قام بملاحظات ميدانية. وتُعَدّ التعزيزات العسكرية الروسية المتزايدة في المنطقة المتاخمة لأفغانستان خطوة مهمّة لسد فراغ القوة في أفغانستان، وكذلك الأمن القومي والإقليمي. في هذا السياق، يجري دعم كلا العنصرين اللذين يحددان سياسة روسيا الإقليمية. بالنظر إلى محاولات القوى في العالمية والإقليمية الأخرى لملء فراغ القوة في أفغانستان، يتبين أن روسيا تسعى إلى تحقيق تفوّق على بقية الجهات الفاعلة الأخرى، من خلال إضافة البعد العسكري لمساعيها السياسية والدبلوماسية.

ويمكن القول: إن روسيا، بما اتخذته من خطوات من أجل تعزيز مكانتها في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وقواعدها في آسيا الوسطى، والتدريبات المشتركة التي نفذتها في المنطقة- لديها أدوات أكثر مقارنة بمنافسيها الذين يقومون بتحركات على الصعيد السياسي أو الاقتصادي فقط.

فوق كل ذلك لن يكون من المفاجئ أن تبدأ قوات مرتزقة «فاغنر» بالنشاط في المنطقة في المرحلة المقبلة. ذلك أن روسيا تستخدم عناصر «فاغنر» بشكل نشط في الأماكن الأخرى التي تتبع فيها سياسات مماثلة. حيث أدت القوات المرتزقة المذكورة دورًا في المرحلة الأخيرة بوصفها أداة مهمّة من أدوات السياسة الخارجية الروسية. وبالنظر إلى السوابق الأخرى وعلى رأسها ليبيا وأوكرانيا، يحتمل بقوة أن تدخل فاغنر أفغانستان لضمان الأمن في المنطقة وتوطيد النفوذ السياسي والعسكري معًا واستخراج الثروات الطبيعية المتوفرة في المنطقة وإدارتها على غرار ما حدث في ليبيا. وخلاصة القول، في حالة تحقق سيناريو كهذا ستكون روسيا قد ضربت عصفورين بحجر واحد.

خاتمة

مع انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان واستيلاء طالبان على السلطة، ظهرت معادلة جديدة، ونشأ فراغ قوة في المنطقة، وتتبع القوى العالمية والإقليمية إستراتيجيات مختلفة للحصول على دور في المعادلة الجديدة، وسدّ فراغ القوة المذكور بأكثر الطرق فعالية. من بين هذه الجهات تبرز روسيا بإستراتيجيتها. وهناك عاملان رئيسان يحدّدان السياسة الروسية تجاه أفغانستان: أولهما منع تصدير الإرهاب، ومنع عدم الاستقرار من خلال حماية أمن واستقرار دور آسيا الوسطى التي تعدّ «المحيط القريب» لروسيا، إذ إن أمن دول آسيا الوسطى لا يمكن التفكير فيه بمعزل عن الأمن القومي الروسي. وثانيهما موازنة نفوذ اللاعبين الإقليميين والعالميين في آسيا الوسطى، بل وتقويضه بالكامل، إن أمكن، ويبلور فراغ القوة الذي ظهر في أفغانستان النقطة الثانية. وفي هذا الإطار يشكل التنافس على النفوذ، وعرقلة اكتساب الدول الأخرى مساحة للحركة في آسيا الوسطى من خلال أفغانستان- حجر الأساس في سياسة روسيا إزاء المنطقة.

باختصار، تعارض روسيا فكرة تنامي قوة الجماعات المتطرفة، وخلقها حالة من عدم الاستقرار في أراضيها وأراضي الاتحاد السوفيتي السابق التي تعدّها «محيطًا قريبًا» بقدر ما تعارض فكرة نشر الثورات الملونة. حيث تتبنى روسيا إستراتيجية مضادة لإنتاج قرار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان- تأثيرات في هذا الاتجاه، واكتساب اللاعبين الجدد نفوذًا في المنطقة ليشكلوا منافسين لروسيا. لمنع تحقق هذه الاحتمالات وعدم فسح المجال أمام المنافسين عبر سدّ فراغ القوة بشكل فعال- تبقى موسكو على حوارها مع طالبان على مستوى عال، وتزيد من تعزيزاتها العسكرية في المنطقة من خلال مبادرتها الخاصة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. باختصار، تدعم الأبعاد العسكرية والسياسية للإستراتيجية المتبناة العناصرَ المكونة لأساس السياسة الروسية تجاه المنطقة.

ومع ذلك، فإن فرص نجاح الإستراتيجية التي تتبعها روسيا لا يحدّدها سوى الخطوات التي تتخذها موسكو، وتناغم هذه الخطوات مع أساسات سياستها تجاه المنطقة. إلى جانب ذلك، ينبغي تحليل القضايا التي تسهل الإستراتيجية الروسية، والمخاطر التي تقف حجر عثرة أمام بلوغها النجاح. فأولًا، تعدّ قدرة روسيا على إبراز القوة عاملاً مهمًّا يزيد من احتمالية نجاح الإستراتيجية الروسية. ثانيًا، نفوذها العسكري والسياسي الحالي في المنطقة يسهّل الخطوات المتخذة، مع تحقيق تفوّق على منافسيها. وفي هذا تستحوذ الروابط التاريخية والسياسية والثقافية والعسكرية التي تمتلكها روسيا مع دول آسيا الوسطى على قدر كبير من الأهمية. ثالثاً، تزيد خبرات روسيا في الأحداث السابقة والميادين المختلفة من قدراتها على الحركة، وتوفر لها قدرة على الاستجابة السريعة.

فأداء روسيا أدوارًا حاسمة في دول ومناطق تسودها الفوضى والصراع والغموض يزوّدها بخبرات مهمّة للغاية. رابعًا، الإلمام بالمنطقة والأرض الذي تعود جذوره إلى الماضي السوفيتي والدروس المستفادة من الأخطاء السابقة، أو بتعبير آخر التخصّص في شأن دولة من الدول يضمن أن تكون الخطوات المتخذة أكثر حذرًا وثباتًا وتركيزًا على النتيجة. خامسًا وأخيرًا، المرونة التي توفرها السياسة الخارجية متعددة الاتجاهات والعلاقات الجارية مع الأطراف كافة، في الوقت نفسه تساعد موسكو على البقاء فاعلة في كل المعادلات.

من ناحية أخرى، أول ما يرد على الذهن عند تقييم المخاطر هو التحركات المضادة للدول المنافسة. بطبيعة الحال، يمكن أن تؤثّر التكتيكات والإستراتيجيات التي تتبناها جهات فاعلة مثل الصين وإيران وباكستان والهند واليابان وتركيا في نجاح الإستراتيجية الروسية. ويمكن اعتبار ضمان أمن دول آسيا الوسطى، إلى جانب عدم تصدير الأصولية والتطرف والإرهاب- مصالح مشتركة لكل الجهات الفاعلة محلّ البحث، بما في ذلك الصين وروسيا. ولا ترغب أيّ من الدول المذكورة أن يتحقق احتمال كهذا من شأنه أن يلقي بأمنها القومي في التهلكة، فالتهديد الإرهابي وعدم الاستقرار في المنطقة سيكون لهما تداعيات على اللاعبين كافة وإن اختلفت درجة هذه التداعيات من دولة لأخرى. على سبيل المثال، لما كانت روسيا تعدّ هذه المنطقة محيطًا قريبًا وهناك حركة بينها وبين دول الجوار من دون تأشيرة، فإنها تولي أهمية أكبر لهذا الموضوع مقارنة بلاعبين مثل اليابان والهند. ليس من المتوقع أن يقوم اللاعبون المذكورون، باستثناء الولايات المتحدة، بتحركات تتصارع مع الإستراتيجية الروسية في هذه القضية. ولكن من الممكن أن تشكل الولايات المتحدة الأمريكية ضغطًا على روسيا (والصين وإيران) عبر نشر عدم الاستقرار الموجود في أفغانستان في الدول والمناطق المجاورة. وكذا فإن عودة مختلف المجموعات الأصولية إلى المنطقة واكتسابها مساحة للعيش تمثل خطرًا عظيمًا بالنسبة لروسيا، حيث يمكن لسيناريو كهذا أن يقوض الإستراتيجية الروسية تجاه أفغانستان بشكل كامل.

التزام حركة طالبان بالوعود التي منحتها لموسكو قد تؤثر بشكل جذري في العناصر المشكلة لسياسات روسيا تجاه المنطقة. لكن لما كان تصدير الأصولية والتطرف والإرهاب والإخلال بأمن آسيا الوسطى سيؤثر بالسلب في دول المنطقة كلها لا روسيا فحسب، فمن غير المتوقع أن تخطو طالبان خطوة بهذا الاتجاه. ذلك أنه من غير المتوقع أن تُغضِب حكومة تعتمد على الدعم الخارجي وتبحث عن اعتراف دولي بها- الجهات الفاعلة كافة، وتجعل نفسها وحيدة؛ نظرًا لأن مثل هذا التجريد سيؤثر بشكل مباشر في مستقبلها، فلا يبدو أن هناك خطرًا كبيرًا على روسيا في هذه المرحلة. في مقابل ذلك، مسألة موازنة نفوذ الدول الأخرى أو تقويضه في خطر، حيث تدعم ركيزتا الإستراتيجية المتبناة هذه الديناميكية في

سياسة موسكو تجاه أفغانستان، وعلى الرغم من أنها تجعلها مرشحًا مهمًّا لملء فراغ القوة إلا أن كل فاعل سالف الذكر يتبع سياسات تهدف إلى زيادة نفوذه. وفي سباق لتحقيق النفوذ كهذا تواجه روسيا منافسين أقوياء، مثل الصين التي تتمتع بعلاقات جيدة مع طالبان، مثلها مثل روسيا، ولديها نفوذ وثيق في آسيا الوسطى قريب من الذي تمتلكه روسيا، ولديها قدرة أعلى بكثير على استعراض القوة، وهي أكثر جاذبية من روسيا من حيث الاستثمارات الاقتصادية، وهي المرشح الأبرز لإدارة الثروات الباطنية، وفي هذا السياق تشكل الصين خطرًا على السياسة الروسية تجاه أفغانستان. لذلك قد تواجه الإستراتيجية الروسية بعض التحديات والمخاطر في مسألة الصراع على النفوذ لا الأمن.

الهوامش والمراجع:

1. يعبّر مصطلح المحيط القريب بشكل عام عن رابطة الدول المستقلة، ومنها جورجيا وأوكرانيا، ومنطقة البلطيق الواقعتان في جغرافيا الاتحاد السوفيتي السابق. انظر:
Mehmet Çağatay Güler ve Mehmet Akif Teke, Resmi Belgeler Işığında Rusya'nın Dış Politika Eğilimi,(SETA Rapor: İstanbul: 2021), s. 1721-.

.2 Güler ve Teke, Resmi Belgeler Işığında Rusya'nın Dış Politika Eğilimi; Ayrıca bkz. Nicole Ng ve Eugene Rumer, "The West Fears Russia's Hybrid Warfare. They're Missing the Bigger Picture", The Carnegie Endowment, 3 Temmuz 2019, https://carnegieendowment.org/2019/07/03/west-fears-russia-s-hybrid-warfare.-they-re-missing-biggerpicture-pub-79412.

.3 Andrew Higgins ve Mujib Mashal, "In Moscow, Afghan Peace Talks Without the Afghan Government", The New York Times, 4 Şubat 2019.

.4 "Талибан - Запрещенный В России - Снова Едет В Москву На Переговоры. Зачем?", Би-Би-Си, 18 Mart 2021, www.bbc.com/russian/ news-56431802,

.5 "О Консультациях С Делегацией Движения Талибов", Министерство Иностранных Дел Российской Федерации, 8 Temmuz 2021, www.mid.ru/en/foreign_policy/news/-/asset_publisher/cKNonkJE02Bw/content/id/4810299?p_p_id=101_INSTANCE_cKNonkJE02Bw&_101_INSTANCE_cKNonkJE02Bw_languageId=ru_RU,

.6 "Кабулов Сообщил, Что Посол РФ В Кабуле Проведет Встречу СПредставителем Талибана", ТАСС, 15 Ağustos 2021, https://tass.ru/politika/12135671, (Erişim tarihi: 2 Eylül 2021).

.7 "Кабулов Сообщил, Что Посол РФ В Кабуле Проведет Встречу СПредставителем Талибана".

.8 "Кабулов Сообщил, Что Посол РФ В Кабуле Проведет Встречу С Представителем Талибана".

.9 "Талибы Попросили Россию О Контакте С Лидерами Сопротивления", Радио Свобода, 21 Ağustos 2021, www.svoboda.org/a/taliby-poprosili-rossiyu-o-kontakte-s-liderami-soprotiveniya/31421804.html,

.10 "История Создания, Основы Деятельности, Организационная Структура", ОДКБ, https://odkbcsto.org/25years,

.11 "Российская Военная Инфраструктура В Центральной Азии", Коммерсантъ, 17 Haziran 2017, www.kommersant.ru/doc/3328655

.12 Kinga Szálkai, "Russia's Recent Military Buildup in Central Asia", CSIS, 25 Eylül 2020, www.csis.org/blogs/post-soviet-post/russias-recentmilitary-buildup-central-asia, Ayrıca bkz."На российской базе в Таджикистане проверили боеготовностьС-300", РИА Новости, 6 Temmuz 2021, https://ria.ru/20210706/tadzhikistan-1740140436.html,

.13 "У Границы С Афганистаном Завершились Учения России,Таджикистана И Узбекистана", Агентство Анадолу, 10 Ağustos 2021, https://bit.ly/3DOC22I, (Erişim tarihi: 3 Eylül 2021).

.14 "У Границы С Афганистаном Завершились Учения России, Таджикистана И Узбекистана".

.15 "У Границы С Афганистаном Завершились Учения России,Таджикистана И Узбекистана".

.16 "У Границы С Афганистаном Завершились Учения России,Таджикистана И Узбекистана".

.17 "В Духе Стратегического Партнёрства", Красная Звезда, 6 Ağustos 2021, http://redstar.ru/v-duhe-strategicheskogo-partnyorstva-7, (Erişim tarihi: 3 Eylül 2021).